



مذكرة إخبارية

حول الوضعية الاقتصادية خلال سنة 2008

والآفاق الاستشرافية للاقتصاد الوطني خلال سنة 2009

- ✓ رغم تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي، سيحافظ الاقتصاد الوطني على ديناميته : نمو ب 6,2% خلال 2008 و ب 5,3% سنة 2009.
- ✓ الأنشطة غير الفلاحية تدرج في نسق ديناميتها خلال السنوات العشر الماضية : نمو ب 5,2% سنة 2008 و 5,6% خلال سنة 2009.
- ✓ تراجع طفيف لمعدل التضخم خلال سنة 2009، في ظل فرضية الحفاظ على نفقات دعم الأسعار عند الاستهلاك في مستواها لسنة 2008.
- ✓ استمرار العجز في حساب رأس المال : 1,7% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2008 و 2,9% سنة 2009.

قامت المنذوبية السامية للتخطيط، ككل سنة قبيل انطلاق أشغال إعداد القانون المالي، بتهيئ الميزانية الاقتصادية الاستشرافية، التي تقدم مراجعة لتقديرات النمو الاقتصادي الوطني لسنة 2008 والآفاق الاقتصادية لسنة 2009. وتأخذ بعين الاعتبار، الإنجازات المؤقتة لسنة 2007، الصادرة في بيان الحسابات الوطنية، كما تعتمد على نتائج البحوث الفصلية وأشغال تتبع وتحليل الظرفية الاقتصادية التي أنجزتها المنذوبية السامية للتخطيط خلال الأسدس الأول لسنة 2008.

وترتكز الميزانية الاقتصادية الاستشرافية كالمعتاد، على الفرضيات المرتبطة بآفاق الظرفية الاقتصادية العالمية لسنتي 2008 و 2009، التي تهم النمو والأسعار والتجارة. كما تعتمد على فرضية نهج نفس السياسة المالية المتبعة سنة 2008، فيما يخص نفقات التسيير ونفقات دعم أسعار الاستهلاك ونفقات الاستثمار.



إضافة لذلك، تأخذ هذه التوقعات بعين الاعتبار آثار الالتزامات المعلنة في إطار الحوار الاجتماعي، ولا سيما الزيادة في الأجور بالقطاعات العام والخاص، والزيادة في التعويضات العائلية وتخفيض نسبة الضريبة على الدخل.

➤ المحيط الدولي

سيبقى المحيط الاقتصادي العالمي متسما بارتفاع غير مسبوق لأسعار المواد النفطية، والمواد الأولية والمواد الغذائية، مما سيؤدي إلى تفاقم التضخم على الصعيد العالمي، مما سينتج عنه ارتفاع كبير في الأسعار عند الاستهلاك خلال سنة 2008 يقدر بـ 2,6% بالنسبة للدول المتقدمة و 7,4% بالنسبة للبلدان النامية، عوض 2,3% و 5,7% كمتوسط سنوي على التوالي خلال الفترة 2005-2007. غير أن الآفاق الاقتصادية لسنة 2009، توحى بتحكم طفيف في التضخم، حيث لن يزيد ارتفاع الأسعار عن 2,6% بالنسبة للاقتصاديات المتقدمة و 5,7% بالنسبة للبلدان النامية.

وهكذا من المتوقع أن يتأثر النمو الاقتصادي العالمي والمبادلات الخارجية بشكل كبير بحدة الضغوطات التضخمية، حيث لن تتجاوز وتيرة النمو نسبة 3,8% خلال سنتي 2008 و 2009 عوض 5% كمتوسط سنوي خلال الفترة 2004-2007. كما سيعرف حجم التجارة الدولية نموا بـ 5,8% خلال سنتي 2008 و 2009، أي بوتيرة أقل من نسبة 6,8% المسجلة سنة 2007 و 9,2% سنة 2006.

وفي هذا السياق، سيعرف الطلب العالمي الموجه نحو المغرب تباطؤا للسنة الثانية على التوالي، حيث ستصل وتيرة نموه إلى 4,1% عوض 5,4% سنة 2008 و 7,6% خلال 2007. غير أن قيمة الصادرات من الفوسفات ومشتقاته، ستحافظ على وتيرة نموها المرتفعة، التي سجلت بداية سنة 2008، نتيجة الزيادة الكبيرة لأسعار هذه المواد في الأسواق الدولية.

➤ تطور الاقتصاد الوطني



سيتميز الاقتصاد الوطني باستمرار دينامية الطلب الداخلي، وخاصة تحسن الاستثمار بالقطاعات العام والخاص، وارتفاع استهلاك الإدارات العمومية، واستهلاك الأسر المقيمة التي ستستفيد من الزيادة في الأجور ومن تخفيض نسبة الضريبة على الدخل. ومن المنتظر أن يدعم الاقتصاد الوطني بانتعاش قيمة صادرات السلع والخدمات وطلب السياح الأجانب (بما في ذلك المغاربة المقيمين في الخارج)، رغم التباطؤ الطفيف المرتقب لوتيرة نموه خلال سنتي 2008 و2009.

الوضعية الاقتصادية خلال سنة 2008

يوصل الاقتصاد الوطني ديناميته خلال سنة 2008، مستفيدا من انتعاش نشاط قطاع البناء والأشغال العمومية والصناعات التحويلية والمعادن والسياحة وقطاع الاتصالات والخدمات الأخرى، بالإضافة إلى تحسن إنتاج الحبوب خلال الموسم الفلاحي 2007-2008.

وهكذا، سيرفع الناتج الداخلي الإجمالي نموا بالحجم يقدر ب 6,2% عوض 2,7% سنة 2007، ويتوقع أن تعرف الأنشطة غير الفلاحية نموا يناهز 5,2% عوض 6,2% خلال سنة 2007. وسيكون هذا النمو الاقتصادي مصحوبا بتحكم في ارتفاع الأسعار الداخلية، نتيجة الزيادة في نفقات دعم الأسعار عند الاستهلاك، التي ستتجاوز 40 مليار درهم خلال سنة 2008 عوض 15 مليار درهم المعتمدة في القانون المالي. وبذلك، سيرفع معدل التضخم، المقاس بالسعر الضمني للناتج الداخلي الإجمالي، ارتفاعا ب 3,1% عوض 3,8% سنة 2007.

وعلى مستوى الأنشطة القطاعية، من المنتظر أن يسجل القطاع الثانوي (الصناعة والبناء والأشغال العمومية والمعادن والطاقة)، نموا بنسبة 5,2% مقابل 6,6% سنة 2007، نتيجة التباطؤ الطفيف في نمو قطاع الطاقة وكذا في نمو قطاع البناء والأشغال العمومية، بعد تسجيله لوتيرة نمو برقمين خلال السنوات الماضية. كما ستسجل أنشطة القطاع الثالثي (التجارة والنقل والإيواء والأنشطة المالية وغيرها من الخدمات غير التسويقية) نموا بحوالي 5,3%، أي أقل من وتيرة سنة 2007. وبخصوص القطاع الأولي (الفلاحة والصيد البحري)، الذي سجل إنتاجا للحبوب بلغ 50 مليون قنطار خلال



الموسم الفلاحي 2007-2008 عوض 20 مليون قنطار خلال الموسم 2006-2007، فإن قيمته المضافة ستعرف نموا ب 9,7% عوض تراجع ب 20% سنة 2007.

الآفاق الاقتصادية خلال سنة 2009

تبين الميزانية الاقتصادية الاستشرافية استمرار تحسن النمو الاقتصادي الوطني رغم التطورات غير الملائمة للمحيط الاقتصادي الدولي خلال سنة 2009. وستستمر العوامل الايجابية للنمو الاقتصادي على المستوى الداخلي في تعويض الانعكاسات السلبية للإكراهات الخارجية.

وفي هذا الإطار، سيعرف الناتج الداخلي الإجمالي نموا ب 5,3% سنة 2009 عوض 6,2% المقدره لسنة 2008. وهكذا، ستواصل الأنشطة غير الفلاحية ارتفاعها بوتيرة مطردة، أي 5,6% عوض 5,2% سنة 2008. ويعزى هذا الارتفاع إلى تحسن نمو أنشطة القطاع الثانوي (الصناعة والبناء والأشغال العمومية والمعادن والطاقة) بنسبة 5,9% مقابل 5,2% سنة 2008. كما ستسجل أنشطة القطاع الثالثي (التجارة والنقل والإيواء والأنشطة المالية وغيرها من الخدمات غير التسويقية) نموا بحوالي 5,4% سنتي 2008 و2009. وبخصوص القطاع الأولي (الفلاحة والصيد البحري)، وعلى أساس فرضية تسجيل إنتاج متوسط من الحبوب يناهز 60 مليون قنطار خلال الموسم الفلاحي 2008-2009، مصحوبا بتوطيد نشاط المكونات الأخرى للإنتاج الفلاحي، فستعرف قيمته المضافة نموا بحوالي 3,5% عوض 9,7% سنة 2008.

وعلى صعيد مكونات الناتج الداخلي الإجمالي، سيعرف حجم الاستهلاك النهائي الوطني (استهلاك الأسر، واستهلاك الإدارات العمومية) نموا ب 5,5%، وبذلك سيساهم ب 4,2 نقطة في النمو الاقتصادي الوطني لسنة 2009 عوض 3,6 نقطة سنة 2008. وسيستمر التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت، بدوره، في منحاه التصاعدي، حيث سيرتفع حجمه ب 12%، مساهما بذلك في النمو بحوالي 4 نقط، أي نفس المساهمة المسجلة سنة 2008. مما سيمكن إجمالي الاستثمار (التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت وتغير المخزونات) من المساهمة في النمو ب 2,8 نقطة. أما المبادلات الخارجية للسلع



والخدمات، التي يسجل رصيدها عجزا متتاليا، فمن المتوقع أن تكون مساهمتها في النمو سالبة بنحو 1,7 نقطة.

وفيما يتعلق بحساب رأس المال، سيمثل الادخار الوطني 34% من الناتج الداخلي الإجمالي، أي بتحسن طفيف مقارنة مع سنة 2008، غير أن هذا المستوى سيظل غير كاف لتمويل إجمالي الاستثمار المتوقع في حدود 36,9% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 35,5% سنة 2008. وبالتالي فإن هذا الحساب سيسجل عجزا في التمويل يناهز 2,9% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 1,7% سنة 2008.

وختاما، تجدر الإشارة إلى أن آفاق تطور الاقتصاد الوطني لسنتي 2008 و 2009، تؤكد متانة نمو القطاع الثانوي والقطاع الثالثي بالمقارنة مع تقلبات نمو القطاع الفلاحي. فمنذ سنة 2004، ارتفعت الأنشطة غير الفلاحية بوتيرة مطردة تناهز 5,5% سنويا، في حين ارتفعت القيمة المضافة للقطاع الأولي ب 1,3% كمتوسط سنوي، مع ما عرفته نسب نموها من تغيرات كبيرة، تراوحت بين معدلات جد متباينة: -11,1% سنة 2005 و 21% سنة 2006 و -20% سنة 2007 و 9,7% خلال سنة 2008.

ومن المنتظر أن يوازي النمو الاقتصادي تحكم طفيف في مستوى التضخم في حدود 3,1% سنة 2008 و 2,6% سنة 2009، خلافا للعديد من البلدان النامية التي ستعرف ارتفاعا في الأسعار بنسبة 7,4% و 5,7% على التوالي. غير أن المحافظة على تنافسية الاقتصاد الوطني، ستتم على حساب ارتفاع النفقات العمومية الموجهة لدعم الأسعار عند الاستهلاك، الشيء الذي يطرح إشكالية قدرة الدولة على مواصلة امتصاص التضخم المستورد في الوقت الذي لا تزال فيه متطلبات التنمية البشرية في حاجة إلى موارد مالية كبيرة لتحقيق الأهداف المتوخاة.

إضافة إلى ذلك، فإن حساب الادخار-الاستثمار، الذي كان يسجل فائضا في التمويل منذ سنة 2001 أصبح يسجل عجزا متزايدا ابتداء من سنة 2007، مما يعني تفاقم عجز الحساب الجاري للمالية



الخارجية. ومن شأن هذا المنحى أن يؤدي إلى التقليل من ملاءة ميزان الأداءات على المدى المتوسط.

ويرتقب أن تتم مراجعة هذه التوقعات، كما هو معلوم، في إطار الميزانية الاقتصادية التوقعية لسنة 2009 بعد المصادقة على القانون المالي الجديد من طرف البرلمان، وذلك، لأخذ بعين الاعتبار، التطورات المختلفة التي يمكن أن تؤثر على السياسات الاقتصادية خلال السنة المقبلة.



تطور الناتج الداخلي الإجمالي
(بالحجم، أسعار السنة السابقة)

2009**	2008*	2007	2006	2005	التغير (بالنسبة المئوية)
3,5	9,7	-20,0	21,0	-11,1	• القيمة المضافة للقطاع الأولي.....
5,6	5,2	6,2	5,1	5,8	• القيمة المضافة للقطاع غير الفلاحي...
5,9	5,2	6,6	4,8	4,9	✓ القطاع الثانوي.....
5,4	5,3	6,1	5,2	6,3	✓ القطاع الثالثي.....
5,3	5,9	1,8	7,4	3,0	مجموع القيم المضافة.....
5,8	9,2	10,6	10,8	2,4	صافي الرسوم والحقوق
5,3	6,2	2,7	7,8	3,0	الناتج الداخلي الإجمالي بالحجم.....
2,6	3,1	3,8	1,5	1,5	السعر الضمني للناتج الداخلي الإجمالي
727254	673634	615373	577344	527679	الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الجارية (بمليون درهم)
8,0	9,5	6,6	9,4	4,5	التغير (بالنسبة المئوية).....
34,0	33,8	32,4	32,2	31,0	• نسبة الادخار الوطني في الناتج الداخلي الإجمالي.....
36,9	35,5	32,5	29,5	28,8	• نسبة الاستثمار في الناتج الداخلي الإجمالي.....
-2,9	-1,7	-0,1	+2,7	+2,2	• رصيد التمويل (بالنسبة للناتج الداخلي الإجمالي).....

(*) تقديرات و(**): توقعات المنذوبية السامية للتخطيط، يونيو 2008